

## تصاعد الاحتجاجات يقود الأميركيين إلى سجال حول شخصياتهم التاريخية

### ترامب يرفض إزالة أسماء جنرالات كنفيدراليين عن قواعد عسكرية



ثورة على الرموز

بعد الجدل بشأن الإصلاحات التي يجب إدخالها على جهاز الشرطة في الولايات المتحدة، دخلت البلاد في نقاش حاد جديد يتعلق بشخصيات تاريخية تمثل جزءاً من إرث البلاد على حد قول الرئيس دونالد ترامب فيما يعتبرها المناهضون للعنصرية شخصيات كرست ممارسات العبودية والعنصرية ما دفعهم إلى المطالبة بإزالة نصبها التذكارية أو تغيير أسمائها التي أطلقوها على قواعد عسكرية وهو ما رفضه ترامب بشكل قاطع.

واشنطن - اتخذت التحركات الاحتجاجية ضد العنصرية في الولايات المتحدة زخماً جديداً في سياق توقيها إلى إحداه التغيير العميق داخل المجتمع، لتصل إلى منعطف تم معه استهداف تماثيل ونصب تذكارية لشخصيات تعتبر بالنسبة إلى جزء من الأميركيين رموزاً لتكريس ثقافة العبودية وتشجيع ممارسات عنصرية كما تعالت الأصوات المناهضة بإعادة تسمية قواعد عسكرية تحمل أسماء جنرالات كنفيدراليين، لكن هذه المواقف أدخلت البلاد في سجال جديد يتعلق برموز البلاد وشخصياتها التاريخية وإرثها.

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب رفضه المقترح لإزالة أسماء جنرالات كنفيدراليين من حقبة الحرب الأهلية عن قواعد عسكرية في الولايات المتحدة، من خلال تغريدات، بينما تشهده البلاد تظاهرات ضد العنصرية وسط دعوات إلى ترميز إصلاحات في الكونغرس تضع حداً لوحشية الشرطة.

وهذه التظاهرات التي انطلقت عقب وفاة جورج فلويد اختتاماً تحت راية شرطي أبيض، أعادت إحياء النقاش حول إرث العبودية في البلاد.



نانسي بيلوسي

نصب تماثيل لرجال دعوا إلى الوحشية لغايات عنصرية إهانة بشعة

وقال ترامب في تغريدة إن "البعض اقترح إعادة تسمية ما يصل إلى عشر من قواعدنا العسكرية الاستورية". وأضاف أن "هذه القواعد العسكرية أصبحت الآن جزءاً من التراث الأميركي العظيم، مستنداً على أن إدارته "لم تنظر حتى في هذا الاحتمال". وختم ترامب تغريدته بالقول "احترموا جيشنا".

والحرب الأهلية التي مرّت الولايات المتحدة بين 1861 و1865 كان سببها الأساسي نظام العبودية الذي انقسمت بشأنه البلاد بين ولايات شمالية حاربت

ديفيس ملقن في الشارع في ريتشموند بفرجينيا بعد إزالته من قاعدته. وقالت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، الأربعاء، إنه ينبغي إزالة 11 تمثالاً لعسكريين ومسؤولين كنفيدراليين من الكابيتول مقر السلطة التشريعية في واشنطن.

وكتبت بيلوسي، للجنة تضم أعضاء من الحزبين، "النصب التذكارية التي تجسد رجالاً دعوا إلى القسوة والوحشية لتحقيق غايات عنصرية تشكل إهانة بشعة لمثل الديمقراطية والحرية الأميركية.

وأكد وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر في وقت سابق هذا الأسبوع أنه على الأقل منفتح "على نقاش بين الحزبين" حول إعادة تسمية القواعد العسكرية. في الأثناء، أعلنت البحرية الأميركية أنها ستحظر رفع أعلام الكنفيدرالية - التي لا يزال رفعها شائعاً في الولايات الجنوبية - عن كافة سفنها ومبانيها. ويأتي ذلك بينما أطلق شقيق جورج فلويد، الأربعاء، في الكونغرس الأميركي، نداء مؤثراً دعا فيه النواب إلى "وضع حد لمعاناة" الأميركيين من أصل أفريقي وتبني إصلاحات فعلية لقوات الشرطة. وقال فيلنيز فلويد، الذي قتل شقيقه جورج في 25 مايو الماضي في

مينيابوليس، خلال جلسة استماع أمام اللجنة القضائية في مجلس النواب إنه "لا يستطيع وصف الألام" الذي شعر به حين شاهد الفيديو المصور الذي أظهر ما تعرض له شقيقه حين قضى اختناقاً تحت راية الشرطي ديريك شوغن. وأول ما حققته التعبئة الحالية ضد العنصرية في الولايات المتحدة هو تغيير الأسماء. وبات حوالي نصف الأميركيين (49 في المئة) يعتبرون اليوم أن الشرطة مبالغة أكثر إلى استخدام القوة المسرفة بحق مشتبه به أسود، مقابل 25 في المئة عام 2016، وفق استطلاع للرأي أجرته جامعة مونساوث. وذكرت إحدى مؤسسات الحركة باتريس كالورز "قبل سبع سنوات فقط، كان التفوه بعبارة: (حياة السود تهتم) أمراً في غاية التطرف". أما الآن فهذا الشعار مدون بحروف عريضة قبالة البيت الأبيض، بدعم من بلدية واشنطن.

وأعلنت عدة مدن أولى الخطوات لإصلاح أجهزة الشرطة، فخلّرت هيوستن تقنية "الحنق" التي تقضي بإسماك موقوف من عنقه، وتعتزم واشنطن إقصاء النقابات من الأليات التأديبية بحق عناصر الشرطة، كما تعتزم نيويورك إتاحة الإطلاق على ماضي الشرطيين. وعلى المستوى الوطني، قدم

الديمقراطيون مشروع قانون يستهدف الحصانة واسعة النطاق التي يحظى بها الشرطيون و"تغيير الثقافة" في صفوف هذه القوات في الولايات المتحدة. وكتب المرشح الديمقراطي للرئاسة الأميركية جو بايدن بعد الجلسة في تغريدة "توجد عنصرية ممنهجة ليس فقط وسط قوات الأمن لكن أيضاً في مجالات التعليم والإسكان وفي كل ما نقوم به". وأضاف "علينا العمل جاهدين لوضع حد لها".

ويبقى من الصعب إجراء إصلاح في الولايات المتحدة في وجود حوالي 18 ألف كيان مستقل من قوات حفظ النظام، بين شرطة بلدية ودوريات تابعة للولايات ومكاتب مأموري المناطق وغيرها، لكل منها قوانينه الخاصة للانتساب والتدريب والممارسات المماثلون بها... وقال قائد شرطة هيوستن آرت اسيفيدو خلال جلسة استماع في الكونغرس "من الضروري أن تكون لنا قواعد فيدرالية". إلا أن فرص التوصل إلى نص يحظى بالتوافق تبقى ضئيلة في ظل الانقسامات العميقة بين الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغرس. وإن كان حزب الرئيس دونالد ترامب ندد بجريمة "مروعة"، إلا أنه يعتبرها من فعل "شخص فاسد" رافضاً إصلاحاً شاملاً لأجهزة الشرطة.

## إدانة فرنسا لمقاطعة بضائع إسرائيل انتهاكاً للحقوق

باريس - قضت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية الخميس بان إدانة فرنسا لناشطين شاركوا في حملة لمقاطعة منتجات مستوردة من إسرائيل لا تستند إلى مبررات كافية وتنتهك حقهم في حرية التعبير. وأيدت أعلى محكمة استئناف فرنسية في 2015 أحكاماً تدين ناشطين بالتحريض على العنصرية ومعاداة السامية. وقضت المحكمة بإدانة 12 شخصاً كانوا ينتمون إلى حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، بتهمة توزيع منشورات في متاجر السوبر ماركت في شرق فرنسا وارتداء قمصان في 2009 و2010 تدعو إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية.

ودافع فريق الدفاع عنهم بان دعوة المقاطعة هي أحد المبادئ الأساسية لحرية التعبير.

وقال نص الحكم الذي أصدرته محكمة حقوق الإنسان الأوروبية "رأت المحكمة أن إدانة أصحاب الدعوى ينقصها أي أساس كاف أو ذي صلة".

وفرضت المحكمة على فرنسا أن تدفع لكل من المشتكين 380 يورو كتعويض عن أضرار مادية وسبعة آلاف يورو كتعويض عن الضرر المعنوي وعلى مجموعة المدعين عشرين ألف يورو كتعويض عن النفقات.

وقالت المحكمة إنها "تلاحظ أن الأفعال والأقوال المنسوبة إلى أصحاب الشكوى تندرج في إطار التعبير السياسي والكفاحي وتتعلق بمسألة مرتبطة بالصلحة العامة". وتعتبر أن إدانتهم في 2013 من قبل محكمة الاستئناف في كولمار "لا تستند إلى دوافع واضحة كافية". وذكرت في بيانها أن "الخطاب السياسي بطبيعته يتسم بالحدة في أغلب الأحيان ويشكل مصدر جدالات، لكنه يبقى في إطار المصلحة العامة ما لم يتحول إلى دعوة إلى العنف والكرهية والتعصب". وقالت إسرائيل إن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، التي يدعها مفكرون ومدونون مؤيدون للفلسطينيين مدفوعة بمعاداة السامية والرغبة في إظهار إسرائيل على أنها دولة غير شرعية.

لكن جمعية فرنسا - فلسطين أكدت في بيان أن "الدعوة إلى المقاطعة معترف بها كحق للمواطن". فيما قال برتران هيلبرون رئيس جمعية التضامن الفرنسية الفلسطينية "إنه انتصار لحرية التعبير والعمل المدني، سنواصل تطوير (حملة المقاطعة) وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات) طالما لا تحترم إسرائيل القانون الدولي وحقوق الإنسان".

## منظمة الصحة العالمية تحذر من تسارع جائحة كورونا في أفريقيا

الجزيرة العالمية، فإنه من الواضح أن الجائحة تسارع. نعتقد أنه لا يتم إغفال أعداد كبيرة من الإصابات الخطيرة والوفيات في أفريقيا". وتابعت أن فئة الشباب تغطي نسبياً على سكان أفريقيا وأن العديد من الدول اتخذت بالفعل إجراءات فحوص عند تفشي الوباء لرصد الحمى الناجمة عن الإيبولا، وهما عاملان ربما أسفرا إلى الآن عن الحد من تفشي مرض كوفيد - 19 الذي يسببه الفايروس.

لكنها قالت إن إجراءات العزل العام وإغلاق الأسواق بهدف احتواء الفايروس ألحقا ضرراً كبيراً بالمجتمعات المهمشة والأسر منخفضة الدخل. وأضافت "أحد التحديات الرئيسية في أفريقيا لا يزال يتمثل في توفر الإمدادات، خاصة أدوات الفحص". وقالت "حتى ونحن وقت يتوفر فيه لقاح فعال، أخشى أننا سنضطر على الأرجح إلى التعايش مع زيادة مطردة في المنطقة، مع ضرورة التعامل مع بعض بؤر التفشي في عدد من الدول، كما يجري الآن على سبيل المثال في جنوب أفريقيا والجزائر والكاميرون، والتي تتطلب تطبيق تدابير قوية جداً للحفاظ على الصحة العامة والتباعد الاجتماعي".

جنيف - قالت منظمة الصحة العالمية الخميس إن جائحة فايروس كورونا "تتسارع" في أفريقيا حيث تنتشر من العواصم التي وصلت إليها مع المسافرين إلى المناطق النائية، كما شددت المنظمة على ضرورة إجراء إجراءات قوية في بؤر الانتشار الحالية مثل جنوب أفريقيا والجزائر والكاميرون.

لكن المنظمة أضافت أنه لا يوجد ما يشير إلى إصابات خطيرة أو وفيات لا يتم رصدها أو وجود حالات تفش كبيرة للفايروس بمخيمات اللجوء في أرجاء القارة. وقالت ماتشيديسو مويتي، المدير الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية في أفريقيا، إن عشر دول تتصدر الجائحة في أفريقيا حيث تشكل 75 في المئة من بين حوالي 207600 إصابة في القارة التي سجلت 5000 حالة وفاة.

وأضافت أن جنوب أفريقيا، التي بدأت الشهر الماضي تخفيفاً مرحلياً لإجراءات العزل العام، هي الأكثر تضرراً من الجائحة حيث سجلت ربع الحالات. وقالت مويتي في بيان صحافي في جنيف "بالرغم من أن هذه الحالات في أفريقيا تمثل أقل من ثلاثة في المئة من

## قانون «حراس الأحياء» الدرع الجديدة لحراسة أردوغان يتبناه البرلمان

الحراس الذين كانوا يقومون بدوريات في الأسواق منذ عهد العثمانيين وعملوا كحراس أثناء الليل في الأحياء حيث أنشئت هذه المؤسسة قبل أكثر من قرن وهي مرتبطة بوزارة الداخلية التركية.



حقي سرحان أولوش

يوجدون الشروط لزيادة الضغط على المجتمع والإبقاء على السلطة

لكن أردوغان أعاد إنشاء هذه المؤسسة بعد محاولة الانقلاب ضده التي وقعت في يوليو 2016، ومنذ ذلك الحين تطورت قوة "حراس الأحياء" بشكل كبير إذ زاد عددها إلى عدة أضعاف قوامها ليليلغ في تركيا حالياً أكثر من 28 ألفاً بعد أن كان ثمانية آلاف عندما الغيت. وكان أردوغان قد تحدث عن رغبتة في "سماع صفارات الحراس مرة أخرى في الليل" بعد وقت قصير من نجاة حكومته من محاولة الانقلاب في 2016. وبعد أشهر، وضعت وزارة الداخلية خططا لإعادة إحياء هذه الفرقة، وقررت توظيف الآلاف من المجندين في 2017 ليزداد هذا العدد بحوالي 10 ألف في كل سنة تلت هذا القرار.

وقال خمسة من كبار أعضاء حزب الشعب الجمهوري المعارض في تركيا، في بيان للبرلمان، إن حزب العدالة والتنمية سيختار كيفية نشر الحراس ويمكن أن يشعروا بأنهم يخضعون لإرادة السياسية، وخاصة خلال فترة ترتفع فيها البطالة.

وتقول المعارضة إن "أردوغان يسعى إلى إنشاء ميليشيا" و"جيش موال له" بالنظر إلى ميوله الواضحة إلى الاستبداد.

ويؤكد متابعون أن أردوغان يهدف من خلال توفير الغطاء القانوني لميليشيا إلى أن تكون عينه على كل شبر في الأحياء والمناطق التركية ما يسهل عليه استهداف خصومه ومنتقديه وقمع الأتراك المعارضين لسياساته. وقال ماهر بولات النائب عن حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة، الثلاثاء، إنهم "يستخدمون مؤسسة حراس الأحياء لإنشاء ميليشيا". وأضاف "هناك مشكلة مرتبطة بالأمن في هذا البلد لذلك يجب تعزيز الشرطة والدرك".

أما النائب حقي سرحان أولوش، من حزب الشعوب الديمقراطي القريب من الأكراد، فقد رأى أنه "عبر تعزيز الحراس، يوجدون الشروط لزيادة الضغط على المجتمع والإبقاء على السلطة وإضعاف دولة القانون بشكل أكبر". وفي العام 2007، ألغى حزب العدالة والتنمية قوة

رجال الشرطة. وستكون بإمكانهم حيابة واستخدام أسلحة نارية في حال الضرورة واعتراض أفراد للتدقيق في هوياتهم أو تفتيشهم. وأدت دراسة النص في البرلمان إلى نقاشات حادة ووصل الأمر إلى عراك بالأيدي خلال جلسة صاخبة الثلاثاء. ويؤكد حزب العدالة والتنمية المحافظ، الذي يقوده أردوغان وقدم هذا النص، أن هذه القواعد الجديدة ستسمح للحراس بمساعدة قوات حفظ النظام بفاعلية أكبر عبر إحباط محاولات سرقة ومنع وقوع اعتداءات في الشوارع.



جيش موال للرئيس